الأمم المتحدة

A/ES-10/828–S/2019/830

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 October 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد لزاما علي أن أوجه انتباهكم العاجل إلى الاعتداءات المستمرة والمتصاعدة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في أرضه ومنازله في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي أعمال لا تزال تتسبب بمعاناة بشرية هائلة وتزيد من حدة التوترات، مما يهدد بمزيد من زعزعة استقرار هذه الحالة، التي لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

وترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون الاعتداءات العنيفة ضد المدنيين، وأفعال تدمير الممتلكات وأفعال التحريض والاستفزاز المروعة، بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وفي انتهاك جسيم لالتزامات إسرائيل بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو تحديدا إلى إنهاء أنشطة إسرائيل الاستيطانية وإنهاء جميع أفعال العنف والاستفزاز والتحريض.

ومما لا شك فيه أن تلك الانتهاكات تجد سندا لها في التهديدات المتزايدة التي تطلقها الحكومة الإسرائيلية بالضم وأفعال الاستعمار الاستيطاني المتواصلة، التي تشكل محرك هذا الاحتلال غير القانوني. ومما يثير أشد القلق الاعتداءات المتكررة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى، ولا يزال يشكل منطقة لتفجر هذا السلوك العدواني وغير القانوني. ويشمل ذلك هجمات متكررة ضد المصلين الفلسطينيين وأفعالا استفزازية وتحريضية أخرى، بما في ذلك تصريحات متزايدة بشأن الاستيلاء على الموقع المقدس من قبل المتطرفين اليهود المتعصبين.

241019 231019 19-18336 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد شهد يوم الأحد الماضي، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحاما آخر باستخدام العنف قام به نحو ٤٠٠ مستوطن متطرف في هذا المكان المقدس، حيث استفزوا المصلين المسلمين في الموقع بكلامهم المؤجج للمشاعر وسلوكهم العدائي. وتقدر الأوقاف الإسلامية أن أكثر من ٧٠٠ ٢ مستوطن نفذوا اقتحامات في الموقع المقدس منذ أن بدأت عطلة عيد المظلة اليهودي في الأسبوع الماضي. ومرة أخرى، كانوا بصحبة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي هاجمت أيضا المصلين ومنعتهم من دخول المكان المقدس.

وفي وقت يزداد الوعي في المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى حماية المواقع الدينية والمصلين من هجمات المتطرفين تلك، من المروع أن تحدث تلك الهجمات بشكل يومي تقريبا في الحرم الشريف من دون عواقب على الجناة ومع قدر يكاد لا يذكر من الاعتبار للمخاطر الكبيرة التي تشكلها هذه الأفعال الاستفزازية والعنيفة، على الرغم من التحذيرات المتكررة. ونحن من ثم نحذر مرة أخرى من أخطار اندلا ع نزاع ديني يمكن أن تكون له تبعات بعيدة المدى على السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وندعو مرة أخرى إلى الاحترام الكامل للوضع الراهن التاريخي والقانوني في هذا الموقع المقدس وإلى الاحترام الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة.

ولا بد لي أيضا أن أوجه الانتباه إلى استمرار أعمال التخويف والاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وقوع ما لا يقل عن ٢٤٣ حادثة قام فيها مستوطنون إسرائيليون بقتل أو جرح مدنيين فلسطينيين أو ألحقوا أضرارا بممتلكات فلسطينية حتى تاريخه في عام ٢٠١٩. ويجري تنفيذ الهجمات المتصاعدة في سياق موسمنا لقطف الزيتون، وهو مناسبة اقتصادية واجتماعية وثقافية مركزية للشعب الفلسطيني كل خريف ومناسبة يستغلها المستوطنون الإسرائيليون عادة لمضايقة ومهاجمة الفلسطينيين وتأكيد وجودهم وسيطرتهم غير القانونيين.

ويقوم المستوطنون المسلحون المتعصبون، تحت أنظار قوات الاحتلال، بمهاجمة المزارعين الفلسطينيين العزّل والأسر الفلسطينية العزلاء في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بدءا من المناطق الواقعة في الشمال، في جنين وطولكرم، إلى نابلس ورام الله، وإلى المناطق الواقعة في الجنوب، في بيت لحم والخليل. وانطوت الهجمات في الآونة الأخيرة على الاعتداء البدني على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال وإيذائهم، وإحراق واقتلا ع أكثر من ١٠٠ شجرة زيتون، ورجم وتخريب المنازل والمركبات، وترويع السكان وتدمير سبل العيش. وبدلا من حماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، على النحو الملزِم بموجب القانون الإنساني الدولي، لا تفعل قوات الاحتلال شيئا لوقف هجمات المستوطنين، وتقوم بدلا من ذلك باحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وكذلك المناصرين الدوليين، وإجبار المزارعين على مغادرة أراضيهم، ومنعهم من جني محاصيلهم.

وبالاقتران مع تزايد تدمير الممتلكات الفلسطينية – الذي يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه أعلى بنسبة ٤٠ في المائة مما كان عليه في نفس الفترة من عام ٢٠١٨ – أصبحت البيئة القسرية الناجمة عن هذا الاحتلال غير القانوني لا تطاق بالنسبة لسكاننا المدنيين. وفي أعقاب هدم ١٠ مباني سكنية، تضم ٧٠ منزلا، في منطقة صور باهر/وادي الحمص في القدس الشرقية المحتلة، شهدت الأسابيع الأخيرة هدم ٣١ من المنازل والمنشآت الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية المحتلة، مما جعل ٥٢ مدنيا آخرين بلا مأوى، بما في ذلك أسر من اللاجئين، وأضر بـ ٩٨ شخصا آخرين. وتواصل السلطة القائمة

بالاحتلال أيضا تدمير المساعدة الإنسانية، مثل الألواح الشمسية التي تمولها الجهات المانحة في الخليل، معمقة بذلك بخبث ومنهجية تراجع التنمية في فلسطين.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورا، تمشيا مع الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة، لمنع الهجمات على المدنيين الأبرياء، وضمان حمايتهم وضمان حماية وحرمة الأماكن المقدسة، وتجنب التصعيد في هذه الحالة الهشة والخطرة أصلا. ويجب أن تُتخذ الإجراءات، جماعيا وإفراديا، لمساءلة إسرائيل عن جميع الانتهاكات التي ترتكب في سياق هذا الاحتلال غير القانوني ونتيجة له.

ولن يؤدي عدم ضمان المساءلة إلا إلى استمرار تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على ازدراء القانون الدولي والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن الذي يمثله، مع تداعيات خطيرة على الشعب الفلسطيني، والشعب الإسرائيلي وآفاق التوصل إلى حل سلمي. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى التحرك فورا للتصدي لهذا التهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين وتنفيذ قراراته ذات الصلة. ويجب توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنه يجب عليها أن تمتثل للقانون الدولي أو تواجه العواقب.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧٥ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (A/ES-10/826-S/2019/739)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة